

Distr.: General
10 March 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١٢٢ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

المحتويات

الصفحة

٢	التوجه العام
٦	البرنامج الفرعي ١ - الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة
٨	البرنامج الفرعي ٢ - السياسات الاجتماعية المتكاملة
١١	البرنامج الفرعي ٣ - التنمية والتكامل الاقتصاديان
١٤	البرنامج الفرعي ٤ - تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي
١٦	البرنامج الفرعي ٥ - إحصاءات لوضع السياسات المستندة إلى البيانات
١٨	البرنامج الفرعي ٦ - النهوض بالمرأة
٢٠	البرنامج الفرعي ٧ - تخفيف حدة النزاعات والتنمية
٢٢	الولايات التشريعية

* A/63/50



التوجه العام

١٨-١ يتمثل التوجه العام للبرنامج في تعزيز التنمية والتعاون الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة بصورة شاملة وعادلة ومتكاملة ومستدامة، وفي المحافظة على العلاقات الاقتصادية وتعزيزها بين البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبقية البلدان في العالم. واللجنة هي المسؤولة عن تنفيذ البرنامج.

١٨-٢ ويرد توجه السياسة العامة للبرنامج في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥) و ٦٩/١٩٨٥ اللذين أنشأ المجلس بموجبهما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وعدل اختصاصاتها للتأكيد على المهام الاجتماعية للجنة. وثمة توجه آخر ينص عليه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/٢٠٠٥، الذي طلب فيه إلى الإسكوا توفير الدعم للبلدان الأعضاء في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بطرق منها بناء القدرات اللازمة لصياغة السياسات ورصد التقدم المحرز وقياس تأثيره وإعداد التقارير الإقليمية. إضافة إلى ذلك طلبت اللجنة في قرارها ٢٦٩ (د-٢٤) من أمينها التنفيذي زيادة الاتساق والتآزر مع باقي المنظمات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والقيام من خلال دور اللجنة القيادي في مجموعة التنسيق الإقليمية، بتعزيز الشراكات والتعاون مع تلك المنظمات.

١٨-٣ وستواصل الإسكوا واللجان الإقليمية الأربع الأخرى، من خلال دورها المزدوج كأذرع إقليمية للأمم المتحدة وأجزاء من الهياكل المؤسسية الإقليمية لمنطقة كل منها، سعيها إلى تحقيق الأهداف الرئيسية المشتركة، وهي تعزيز التكامل الاقتصادي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وتعزيز تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً على المستوى الإقليمي، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ودعم التنمية الإقليمية المستدامة من خلال الإسهام في سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلدان الأعضاء والمناطق دون الإقليمية التي تعمل فيها. ولتحقيق هذه الأهداف، ستواصل اللجان الإقليمية من خلال ما لها من سلطة عقد الاجتماعات، إقامة حوار متعدد الأطراف وتبادل المعارف والتواصل الشبكي على المستوى الإقليمي، وستعمل جنباً إلى جنب من أجل تعزيز التعاون داخل الأقاليم وفيما بينها، سواء مع بعضها بعضاً أو من خلال التعاون مع باقي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

١٨-٤ ولا يزال انعدام الاستقرار السياسي والافتقار إلى الإصلاحات الملائمة يؤثران على الأداء الاقتصادي في بلدان المنطقة. وفي حين زادت الوفورات المتأتية من فوائض الأسهم في المنطقة نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة على الصعيد الدولي، إلا أنها لم تُستثمر داخل المنطقة لتعجيل نميتها الاقتصادية والاجتماعية. ولم تحصل السياسات الاجتماعية على درجة

الأولوية المخصصة لوضع السياسات الاقتصادية، على الرغم من أن التجارب المستفاد من مختلف أنحاء العالم قد أثبتت حتى الآن أن "فلسفة النمو الاقتصادي أولاً" لا تؤدي بالضرورة إلى إيجاد مجتمعات مستقرة اجتماعياً، ولا تحقق توزيعاً متكافئاً لعائدات التنمية. وتشكل الإدارة الرشيدة مجالاً آخر يتطلب اهتماماً عاجلاً من أجل كفالة وضع السياسات وآليات التنفيذ بطريقة شفافة وشاملة من أجل إيصال السلع والخدمات العامة بصورة فعالة. ومن هذا المنطلق، تظل المنطقة أسيرة الفجوة الآخذة الاتساع من حيث الدخل وتوزيع الثروة داخل البلدان وفيما بينها.

١٨-٥ إضافة إلى ذلك، يُتوقع أن يكون لتغير المناخ العالمي أثر سلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، خاصة عندما تصبح المياه والأراضي الزراعية أقل توافراً لتغطية الاحتياجات الأساسية لسكانها. ويُتوقع أن يصبح الفقراء وباقي المجموعات الضعيفة، بما في ذلك النساء والشباب العاطلين عن العمل، أشد الناس معاناة من التغيرات المناخية الضارة، ولا سيما في المناطق المنكوبة بالزلازل، مما سيؤدي إلى تفاقم انعدام الاستقرار في المنطقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أقر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة (وهو جهاز فرعي للجامعة الدول العربية) إعلاناً وزارياً بشأن تغير المناخ يشكل أساساً للعمل المستقبلي ويعكس موقفهم في التعامل مع قضايا تغير المناخ. ويؤكد الإعلان التزام الوزراء، في جملة أمور، بإدراج سياسات تناول قضايا تغير المناخ في جميع القطاعات ضمن السياسات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة بطريقة تتواءم مع النمو الاقتصادي المستدام وجهود القضاء على الفقر، وبعتماد خطط عمل وطنية وإقليمية للتعامل مع تغير المناخ.

١٨-٦ وبالتالي، تحتاج المنطقة إلى تعزيز جهودها الجماعية لمعالجة تلك القضايا الحاسمة عن طريق مبادرات التكامل الإقليمي التي تدعمها الإسكوا. ومن أجل التعجيل بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، لا بد من تعزيز التجارة والاستثمار داخل المنطقة الإقليمية، وإدماج البنى التحتية للنقل والاتصالات، ومواءمة تيسير التجارة والنقل، وتنسيق استراتيجيات وخطط تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن إطار جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات الذي اعتمد في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (تونس، ٢٠٠٥). كما ينبغي السعي ببصيرة وقوة لوضع سياسات اجتماعية متكاملة تحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية.

١٨-٧ ولا تزال هناك حاجة أساسية إلى تعزيز القدرات المؤسسية الإحصائية إذا أريد للبلدان المنطقة أن توفر إحصاءات موثوقة في الوقت المناسب تكون قابلة للمقارنة وتراعي المنظور الجنساني بدرجة أكبر من أجل صوغ السياسات والبرامج، ورصد

التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وستواصل الإسكوا، بوصفها الذراع الإقليمي للأمم المتحدة، الدعوة إلى المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للخصائص والقيم الإقليمية. وستقدم الدعم الكامل للبلدان الأعضاء لدى مشاركتها في استعراض الخمس عشرة سنة التي انقضت على إعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين + ١٥) وذلك في عام ٢٠١٠ ومتابعة نتائجه. وستعطي الأولوية في جميع مراحل البرنامج لأقل البلدان نمواً والبلدان المنكوبة بالنزاعات.

١٨-٨ وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ستسعى الإسكوا إلى تحقيق هدف البرنامج بتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، وتشجيع التضامن في الساحة السياسية الدولية وفي مجال الاقتصاد العالمي. وسيجري توسيع نطاق هذا التكامل الإقليمي كي يشمل المنطقة العربية، وذلك من خلال إقامة شراكات استراتيجية مع المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومع منظمات إقليمية ودون إقليمية من قبيل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. وسيشمل البرنامج سبعة برامج فرعية مترابطة تركز على أربعة مجالات إقليمية ذات أولوية وثلاث مسائل شاملة على النحو المبين أدناه:

- (أ) تنشيط الإدارة المستدامة للمياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتغير المناخ؛
- (ب) تعزيز السياسات الاجتماعية المتكاملة؛
- (ج) تنشيط التنمية الاقتصادية المستدامة على أساس مزيد من الإنتاجية والتنافسية وعن طريق التكامل والتعاون الإقليميين في عالم آخذ في العولمة؛
- (د) الإسراع بتطوير التكنولوجيا المتقدمة وتكييفها وتعميمها واستخدامها.
- (هـ) تعزيز تنمية القدرات الإحصائية؛
- (و) تشجيع تعميم مراعاة المنظور الجنساني والنهوض بالمرأة وكفالة مشاركتها وانخراطها بصورة فعالة؛
- (ز) إيلاء اعتبار خاص للناس الذين يعيشون في البلدان المنكوبة بالنزاعات.

١٨-٩ وستضطلع الإسكوا بأعمال تحليلية ومعيارية، تبني على ما لديها من معارف متراكمة وخبرات متعددة التخصصات، يدعمها ما سيقدم من تعاون تقني. وستيسر اللجنة أيضاً إجراء حوار متعدد الأطراف وتبادل المعارف والتواصل الشبكي بشأن

نتائج أعمالها فيما يتعلق بالقضايا الإنمائية الوطنية والإقليمية والعالمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لنتائج الاجتماع العالمي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقود احتفالاً بالذكرى السنوية الثلاثين لخطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وعملاً بالأولوية العامة التي تأخذ بها الأمم المتحدة، سيعزز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أجزاء البرنامج وداخل اللجنة. وستستخدم الدروس المستفادة من التقييم كأساس لمواصلة تحسين البرنامج في ضوء التزام الأمم المتحدة بتعزيز التقييم لتحسين التعلم والمساءلة.

١٠-١٨ ومن المتوقع أن يساهم الدعم الإقليمي الذي تقدمه الإسكوا في تحقيق ما يلي:

(أ) زيادة القدرات الوطنية على صوغ وتنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية شاملة لصالح الفقراء، وعلى معالجة القضايا العابرة للحدود؛

(ب) تحسين الاستجابات المشتركة المقدمة لمعالجة المشاكل المتعددة الجوانب التي تواجهها بلدان المنطقة من خلال تنسيق جهود كيانات الأمم المتحدة وحشد مواردها؛

(ج) تعزيز أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانته الفنية لدى استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة المعقودة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة؛

(د) زيادة تبادل المعارف والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة والتعاون مع بلدان المناطق الأخرى، مما يُعزز التعاون الإقليمي والأقليمي.

١١-١٨ وأجريت مشاورات على مستوى المجموعات المواضيعية بين الكيانات المعنية التابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومن المتوقع أن تفضي إلى تحسين التنسيق وزيادة العمل التعاوني في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بين البرامج في مجالات العمل الرئيسية المشتركة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وعلى المستوى الإقليمي، ستضطلع الإسكوا بقيادة مجموعة التنسيق الإقليمية في تحديد مجالات الأولوية حيث يمكن لكيانات الأمم المتحدة المعنية توفير دعم جماعي للتدخلات الإنمائية في منطقة الإسكوا، وكذلك في السياق الأوسع للمنطقة العربية.

البرنامج الفرعي ١

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

هدف المنظمة: تحقيق الإدارة المستدامة المتكاملة للموارد الطبيعية في منطقة الإسكوا، مع التأكيد بصورة خاصة على قطاعات المياه والطاقة والإنتاج، وإيلاء الاعتبار الواجب لقضايا تغير المناخ ذات الصلة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
<p>(أ) '١' زيادة عدد السياسات والتدابير التي تعتمدها البلدان الأعضاء و/أو تنفيذها، بمساعدة الإسكوا، لتحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية تحقيقاً للأهداف الإنمائية للألفية (الهدفان ١ و ٧)</p> <p>'٢' زيادة عدد السياسات والتدابير التي تضعها البلدان الأعضاء و/أو تعتمدها و/أو تنفيذها، بمساعدة الإسكوا، لتحسين الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.</p>	<p>(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على صياغة واعتماد وتنفيذ سياسات وتدابير لتحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مع التأكيد بوجه خاص على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتصدي للتحديات المتعلقة بتغير المناخ</p>
<p>(ب) '١' زيادة عدد المؤسسات التي تطبق أفضل الممارسات والأساليب، بمساعدة الإسكوا، من أجل تعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة</p> <p>'٢' زيادة عدد التدابير التي تتخذها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بمساعدة الإسكوا، لتحسين قدرتها التنافسية باستخدام التكنولوجيا السليمة بيئياً</p>	<p>(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تطبيق أفضل الممارسات والأساليب لتحسين التنمية الزراعية والريفية المستدامة وزيادة إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية باستخدام التكنولوجيا السليمة بيئياً</p>
<p>(ج) زيادة عدد الاستجابات و/أو المبادرات من قبل البلدان الأعضاء في إطار مشاركتها في عملية التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تدعمها الإسكوا فيما يتعلق بالتحديات المتصلة بالمياه والطاقة وتغير المناخ</p>	<p>(ج) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، مع التركيز على التحديات المتعلقة بالمياه والطاقة وتغير المناخ.</p>

الاستراتيجية

١٨-١٢ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية. وثمة حاجة إلى تنمية القدرة على إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة في المنطقة، وخاصة موارد الطاقة والمياه والأرض التي يؤثر فيها تغير المناخ بشكل متزايد. ويتطلب ذلك تعزيز الكفاءة والاستدامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك في قطاعات المياه والطاقة والإنتاج، وخاصة فيما يتعلق باستخدام الوقود الأحفوري وما يرافقه من انبعاثات

غاز الدفيئة، واستخدام الموارد المائية النادرة مما يؤثر سلباً على جودتها. علاوة على ذلك، سيساهم تعزيز الكفاءة والاستدامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك ضمن قطاعي المياه والإنتاج، وخاصة الزراعة، في معالجة أعراض تدهور الأراضي والتصحر. ويؤثر نقص إمدادات الطاقة والمياه وخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية والنائية والمناطق الحضرية الفقيرة، والاستخدام المحدود للتكنولوجيات البيئية المستدامة تأثيراً سلبياً على فرص إيجاد العمل وإدراج الدخل.

١٨-١٣ وسيركز البرنامج الفرعي على تيسير صياغة واعتماد وتنفيذ استراتيجيات وسياسات متكاملة للتنمية المستدامة على ضوء الولايات العالمية ذات الصلة المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف ١ (القضاء على الفقر المدقع والجوع)، والهدف ٧ (كفالة الاستدامة البيئية)، إضافة إلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام ٢٠٠٧ المعقود في بالي، إندونيسيا.

١٨-١٤ وسيواصل هذا البرنامج الفرعي:

(أ) الدعوة إلى اتباع أنماط مستدامة في مجال إنتاج واستهلاك موارد الطاقة والمياه، وتعزيزها، بما في ذلك تحسين فرص حصول قطاع أوسع من سكان المنطقة على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية؛

(ب) العمل كمحفّل لتشجيع الحوار حول السياسات المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة ذات الأولوية كوسيلة لتعزيز التآزر بين بلدان المنطقة، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛

(ج) تيسير التعاون بين البلدان الأعضاء في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة واستحداث شبكات للطاقة؛

(د) زيادة الوعي بشأن الأثر المحتمل لتغير المناخ على موارد المياه، وبالكوارث الطبيعية المحتملة، وبالتدابير الوقائية اللازمة؛

(هـ) دعم بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، ولا سيما في مجالات الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وكفاءة الطاقة، وتطبيقات تكنولوجيا الطاقة المتجددة، واستخدام أنواع أنظف من الوقود الأحفوري، وتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛

(و) تيسير التنسيق والاستعداد على المستوى الإقليمي لتنفيذ الالتزامات الإقليمية والعالمية في مجال التنمية المستدامة، وخاصة في المجالات المواضيعية التي ستتناولها لجنة التنمية المستدامة.

١٥-١٨ كما سيدعم البرنامج الفرعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من انتهاز الفرص التي يتيحها توفير واستخدام التكنولوجيات السليمة بيئياً لتحسين إنتاجيتها وقدرتها التنافسية بصورة مستدامة.

١٦-١٨ وسيتحقق ذلك من خلال الاضطلاع بأعمال بحثية وتحليلية جيدة؛ ونشر أفضل الممارسات؛ وبناء القدرات وتقديم خدمات المشورة بشأن قضايا التنمية المستدامة ذات الأولوية؛ وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق إقامة الشراكات مع اللجان والمنظمات الإقليمية الأخرى، وخاصة جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة الأمم المتحدة لاتفاقية التنوع البيولوجي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ وتعزيز الآليات الإقليمية في الإسكوا المعنية بالتنسيق في مجالي الطاقة والمياه بوصفها محافل إقليمية للنهوض بقضايا التنمية المستدامة المحددة في إطار آلية الأمم المتحدة للمياه وآلية الأمم المتحدة للطاقة وفريق الإدارة البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

البرنامج الفرعي ٢ السياسات الاجتماعية المتكاملة

هدف المنظمة: تعزيز رؤية لسياسة اجتماعية مبنية على العدالة الاجتماعية، والفرص المتساوية للجميع، مع وضع الخصائص الإقليمية والحساسيات الثقافية في الحسبان

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
'١' ازدياد عدد التدابير الاستكشافية والمتعلقة بالمتابعة التي تنتهجها الحكومات بمساعدة الإسكوا، مما يشير إلى الفهم المتزايد لخيارات وتأثيرات السياسة الاجتماعية	(أ) تعزيز قدرات الحكومات الوطنية على إدماج أولويات ومنظورات العدالة الاجتماعية في سياساتها العامة
'٢' ازدياد عدد آليات وأدوات السياسة الاجتماعية التي تعتمد عليها الحكومات، بمساعدة الإسكوا	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
<p>١' ازدياد عدد تدابير المتابعة التي تتخذها البلدان الأعضاء، بمساعدة الإسكوا، مما يشير إلى الفهم المتزايد للتأثيرات الاجتماعية - الديمغرافية لتزايد أعداد الشباب على الهجرة والتنمية</p> <p>٢' ازدياد عدد التدابير وأحكام السياسات التي اعتمدها البلدان الأعضاء، بمساعدة الإسكوا، لإدماج تزايد أعداد الشباب والهجرة في خطط وبرامج التنمية</p> <p>٣' ازدياد عدد مبادرات الحوكمة الحضرية التي اضطلعت بها البلدان الأعضاء، بمساعدة الإسكوا، لمعالجة مسألة السكن الآمن للأشخاص الفقراء</p>	<p>(ب) تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على معالجة تأثيرات تزايد أعداد الشباب، والهجرة، والحوكمة الحضرية الجيدة على عمليات رسم السياسات الوطنية واعتماد السياسات ذات الصلة</p>
<p>١' ازدياد عدد العمليات والشبكات والاتفاقات التشاورية بشأن خطط السياسات الاجتماعية المشتركة التي تمت صياغتها بمساعدة الإسكوا</p> <p>٢' ازدياد عدد الحالات التي تدافع فيها مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام، عن المسائل الاجتماعية وتشارك في عمليات السياسة الاجتماعية بمساعدة الإسكوا</p>	<p>(ج) تعزيز مشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسة الاجتماعية للحكومة</p>

الاستراتيجية

١٧-١٨ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التنمية الاجتماعية. وقد أثبتت التجارب على نطاق العالم، حتى الآن، بأن "فلسفة النمو أولاً" لا تؤدي بالضرورة إلى مجتمعات مستقرة من الناحية الاجتماعية، كما أنها لا تحقق عائدات للتنمية تكون عادلة ومراعية للفوارق بين الجنسين وملائمة للبيئة. بل على النقيض من ذلك، فإن البلدان التي حققت عائدات أعلى في مجال التنمية الاجتماعية، ورفاه اجتماعي مستدام وعادل للجميع، أنجزت تلك الأهداف في النهاية عن طريق كفاءة التآزر بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، باتباع إطار متكامل للسياسة الاجتماعية يجمع بين رؤية ثابتة للسياسة العامة والحصول المتساوي على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وإنشاء آليات لبناء توافق في الآراء بين المؤسسات العامة ومجموعات المصالح.

١٨-١٨ ويمكن إدراك الهيكل ثلاثي الطبقات سالف الذكر على أفضل نحو ممكن عند المستويات التالية:

(أ) مستوى الرؤية ورسم السياسة العامة، والذي يقع في العادة على عاتق المسؤولين أو الحكومات والمؤسسات التي تؤدي الوظائف العامة، والتي هي مسؤولة عن صياغة وتنفيذ ورصد السياسات العامة، بما فيها السياسة الاجتماعية؛

(ب) مستوى إدارة وتنسيق الخدمات الاجتماعية، والذي يُقدّم، إما مباشرة عن طريق الإدارات الحكومية، أو بطريقة غير مباشرة من خلال مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المركزي ودون الوطني، مما يدفع مؤسسات المجتمع المدني للقيام بدور أقوى في رصد أثر السياسات العامة والاجتماعية على مختلف مجموعات المصالح وعلى المجتمع؛

(ج) الاضطلاع، من منظور يتعلق بالبرنامج والدعوة، بتحليل للسياسة الاجتماعية مبني على الأدلة، والنهوض بالمعرفة، وتوثيق الظروف والتوجهات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمجموعات المصالح أو للمسائل ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية العادلة والمستدامة.

١٩-١٨ وسيستند البرنامج الفرعي على التجربة المكتسبة خلال ما مضى من الفترات التي مدة كل منها سنتين، وسيواصل الدعوة للإنصاف والعدالة الاجتماعية كمبادئ موجهة لرسم السياسات العامة بالبلدان الأعضاء وبمؤسسات المجتمع المدني في المنطقة. وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ستولى عناية محددة لتعزيز وتنفيذ نهج للسياسة الاجتماعية المتكاملة، واستحداث تدابير لإدماج القضايا الخاصة بتزايد أعداد الشباب والجماعات المحرومة والمستضعفة الأخرى في عمليات رسم السياسات العامة، إضافة للتركيز على حركة السكان والحكومة الحضرية الجيدة.

٢٠-١٨ وبعد قيامه بتوثيق ونشر المعرفة بشأن أدوات السياسة الاجتماعية والآليات المؤسسية، سيسعى البرنامج الفرعي إلى بناء قدرات البلدان الأعضاء على اعتماد وترسيخ سياسة اجتماعية في رسمها لسياساتها العامة. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا مساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذ خطط العمل والتوصيات المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١-١٨ وسعيا لتحقيق الإنجازات المتوقعة، سيعقد البرنامج الفرعي اجتماعات وسيضطلع بتحليلات ميدانية معيارية وبأنشطة تعاون تقني، تشمل خدمات استشارية، وحلقات عمل لتنمية القدرات، ومشاريع ميدانية. وسيجري اختبار آليات السياسات الاجتماعية ببلدان أعضاء منتقاة، وستُنشر النتائج من خلال المطبوعات والاجتماعات وتكنولوجيا المعلومات

المتاحة. وسَيُندَل مزيد من الجهد لتعزيز الشراكات مع الهيئات الإقليمية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وجماعات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي ٣ التنمية والتكامل الاقتصاديان

هدف المنظمة: تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للحد من الفقر عن طريق التكامل الإقليمي في عالم سائر نحو العولمة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
<p>(أ) '١' ازدياد عدد أصحاب المصلحة في المنطقة الذين يقرون بأنهم انتفعوا من خدمات ونواتج الإسكوا التحليلية في مجال سياسات الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية</p> <p>'٢' ازدياد عدد طلبات المساعدة التقنية، شاملة الخدمات الاستشارية، لتعزيز وتنفيذ سياسة الاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية القائمة على أعمال الإسكوا التحليلية</p>	<p>(أ) زيادة المعرفة بين أصحاب المصلحة في المنطقة بالقضايا التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات اقتصاد كلي مناسبة للنمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية</p>
<p>(ب) زيادة عدد السياسات و/أو التدابير التي اعتمدها البلدان الأعضاء بمساعدة الإسكوا، لتنفيذ توافق آراء موننتيري مع وضع نتائج مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية في الاعتبار</p>	<p>(ب) تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على صياغة و/أو تنفيذ سياسات وتدابير أوصى بها توافق آراء موننتيري، مع وضع نتائج مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد بالدوحة في عام ٢٠٠٨ في الاعتبار</p>
<p>(ج) '١' ازدياد عدد تدابير السياسات والإجراءات التي تتخذها البلدان الأعضاء، بمساعدة الإسكوا، لتنفيذ اتفاقات النظام المتكامل للنقل في المشرق العربي واللجان الوطنية لتيسير النقل والتجارة</p>	<p>(ج) تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على تنفيذ النظام المتكامل للنقل في المشرق العربي وتدابير أخرى تشجع عليها الإسكوا من أجل تحسين روابط النقل الإقليمية والدولية، مع إعطاء المسائل البيئية ما تستحقه من اعتبار</p>
<p>'٢' ازدياد عدد التدابير التي تتخذها البلدان الأعضاء، بمساعدة الإسكوا، لتشجيع سلامة الطرق وتنفيذ نظم نقل ملائمة للبيئة ومستدامة</p>	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
'١' ازدياد عدد طلبات المساعدة التقنية، شاملة الخدمات الاستشارية، للمشاركة في مبادرة النافذة الواحدة المبنية على أعمال الإسكوا التحليلية	(د) تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على التفاوض على اتفاقات التجارة دون الإقليمية والإقليمية والمتعددة الأطراف المصممة لزيادة التجارة داخل المنطقة والتجارة الدولية وعلى تنفيذ تلك الاتفاقات
'٢' ازدياد عدد الحالات التي انضمت فيها البلدان الأعضاء إلى الاتفاقات التجارية وتفاوضت بشأنها و/أو نفذتها بناء على توصيات الإسكوا	

الاستراتيجية

١٨-٢٢ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التنمية الاقتصادية والعملة. وتواجه المنطقة ككل عددا من المشاكل الاقتصادية المتماثلة، بما في ذلك ازدياد التضخم، ومعدلات البطالة المرتفعة، والقطاعات المالية الناقصة النمو، وأنظمة النقل غير الكافية وغير الآمنة التي تساهم في الاحترار العالمي. إضافة إلى ذلك، فإن المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف والتجارة العربية الإقليمية والبيئية تظل أقل مما هو ممكن، ناهيك عن أن عدم الاستقرار السياسي يمكن أن ينسف طموحات المنطقة في الرفاه الاقتصادي المستدام.

١٨-٢٣ ولأجل تحقيق الإنجازات المتوقعة على صعيد الاقتصاد الكلي، فسيعمل البرنامج الفرعي على ما يلي:

(أ) إجراء تقييم متواصل لأداء المنطقة في مجال الاقتصاد الكلي بغرض التحديد والتحليل في الوقت المحدد لقضايا سياسة الاقتصاد الكلي الشاملة اجتماعيا؛

(ب) صوغ سياسة اقتصادية واستخدام النماذج والتكهنات والأساليب الكمية الأخرى لصوغ سياسات واستراتيجيات قائمة على الأدلة من أجل إحراز تقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا.

١٨-٢٤ وسيساعد البرنامج الفرعي البلدان الأعضاء أيضا في تحليل وتقييم التنمية المالية العالمية والإقليمية ويقترح استراتيجيات إقليمية واستجابات منسقة. وسيتم التأكيد على وضع شراكات استراتيجية مع مؤسسات مالية وصناديق إنمائية من أجل تعزيز تنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية. إضافة إلى ذلك، سيضطلع البرنامج

الفرعي بدراسات معيارية وتحليلية عن دور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة، وإليها أيضا، وتقييم العوائق التي تحول دون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى المنطقة. وبالتالي، سيتم اقتراح الإجراءات المناسبة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المنطقة.

٢٥-١٨ وسيواصل العمل في تنفيذ النظام المتكامل للنقل في المشرق العربي، بما في ذلك تنفيذ ورصد الاتفاقات والاتفاقيات الدولية في مجال النقل البري والنقل بالسكك الحديدية والنقل البحري، والنقل المتعدد الوسائط والآليات المعنية بتيسير التجارة والنقل، والتوصيات التي تشجع تلك الاتفاقات والاتفاقيات والآليات على الأخذ بها. وستعطى عناية خاصة للإنشاء والتنشيط المتواصل للجان الوطنية لتيسير النقل والتجارة ولتنسيق الإقليمي المتعلق بهما. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا كمنتدى إقليمي لزيادة الوعي بمسائل أمن الطرق وتوفير أنظمة نقل ملائمة للبيئة ومستدامة استجابة للهواجس العالمية بشأن تلك المسائل.

٢٦-١٨ وسيواصل البرنامج الفرعي العمل على تعزيز التجارة الإقليمية والبيئية عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، واستبعاد الحواجز غير الجمركية، وإدخال تدابير تيسير التجارة، لا سيما عن طريق تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومبادرة النافذة الواحدة، التي ترمي إلى تعجيل وتبسيط انسياب المعلومات بين التجار والحكومات من أجل تحقيق مكاسب معقولة لجميع الأطراف المشتركة في التجارة عبر الحدود. وستشجع الإسكوا أيضا على الأخذ بنهج أكثر اتساقا يمكن أن ينتج عنه تنفيذ منسق لمبادرة المعونة لصالح التجارة.

٢٧-١٨ وستستخدم النواتج التحليلية للبرنامج الفرعي من أجل تعزيز الوعي التقني والقدرات والتواصل الشبكي بشأن السياسات والاستراتيجيات المتصلة بمسائل نمو الاقتصاد الكلي، والتمويل من أجل التنمية، وتعزيز التجارة، وتيسير النقل في المنطقة. وستحقق تلك الأهداف عن طريق التنظيم الفعال لاجتماعات أفرقة الخبراء، وحلقات العمل، والندوات التدريبية والخدمات الاستشارية في مجال السياسات. وستبذل الجهود لزيادة التفاعل مع أصحاب المصلحة العاملين والإقليميين والهيئات الحكومية وغير الحكومية من أجل تعزيز التعاون الإقليمي في المجالات المذكورة أعلاه.

البرنامج الفرعي ٤

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

هدف المنظمة: تضيق الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلوماتي شامل يركز على السكان وينحو صوب التنمية في منطقة الإسكوا وفقا لنتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وللأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دوليا، شاملة الأهداف الإنمائية للألفية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
'١' زيادة عدد البلدان الأعضاء التي تقوم بصياغة و/أو تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتعلق بتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمساعدة الإسكوا	(أ) تحقيق تحسينات ملموسة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمنطقة، يجسدها تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
'٢' زيادة عدد الشراكات والمشاريع والمبادرات الإقليمية الرامية لإيجاد تطبيقات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستحداث محتويات رقمية باللغة العربية، بمساعدة الإسكوا	(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على قياس تقدمها نحو تحقيق مجتمع المعلومات، ووضع مقاييس مرجعية لهذا التقدم، ومواءمة السياسات والاستراتيجيات تبعا لذلك، مع وضع الاعتبار اللازم للأبعاد الجنسانية
'٣' زيادة عدد البلدان الأعضاء التي تقوم بتحليل البيانات بهدف صياغة سياسات واستراتيجيات وخطط عمل جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو بإعادة صياغة السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل القائمة حاليا، بمساعدة الإسكوا	

الاستراتيجية

٢٨-١٨ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتظل الفجوة الرقمية عائقا للتنمية في منطقة الإسكوا. وتوجد الفجوة، على الصعيد الداخلي، بين بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبلدان الأعضاء الأخرى من

ناحية، ثم بين المدن والمناطق الريفية من ناحية أخرى؛ وعلى الصعيد الخارجي بين المنطقة ومناطق العالم الأخرى. وفي الوقت الراهن، فإن معظم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمنطقة بصفة عامة تقل عن المتوسطات العالمية. وفي الوقت نفسه، فالمنطقة لديها إمكانات إثنائية تلزم الاستفادة منها في بناء مجتمع المعلومات، ولا سيما فيما يتعلق باللغة المشتركة والتراث الثقافي. ومن الضروري بذل جهود أكبر لزيادة مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم والاستفادة من الموارد والمواهب البشرية، ولا سيما فيما بين النساء ومجتمع الشباب المتزايد النمو. ومع الرصد المتواصل للأنشطة المتعلقة بمجدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات الخاص بمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات والجهود المبذولة لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للإسكوا لبناء مجتمع المعلومات، سيجتهد البرنامج الفرعي من أجل تكييف جدول أعمال تونس لكي يخدم المنطقة بشكل أفضل ويصقل خطط العمل لبناء مجتمع معلومات شامل يركز على السكان ويستند إلى قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية المنتجة.

٢٩-١٨ وسوف يجري البرنامج الفرعي دراسات تحليلية، ويعقد اجتماعات، ويقدم خدمات استشارية لدعم هذا المسعى، وسيعمل بمثابة حافز للبلدان الأعضاء من أجل إحداث تغييرات في رسم السياسات ويضع مجموعة أكثر شمولاً للمقاييس والمؤشرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي من شأنها أن تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لتحديد المجالات ذات الأولوية ضمن إجراءات السياسة العامة. وسيقوم أيضا بتقييم خطط العمل وتنقيحها، ورصد التقدم المحرز وتقييم الآثار ووضع مقاييس مرجعية للتنمية الوطنية بالمقارنة مع البلدان الأخرى بناء على المؤشرات العالمية، وذلك بغرض تحسين إنتاجية وتنافسية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة.

٣٠-١٨ وبغية تعزيز القدرة الوطنية والاستفادة من الفرص الرقمية ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة، سوف تنفذ مشاريع ميدانية نموذجية في بلدان مختارة من أعضاء الإسكوا. ومن أجل بناء مجتمع معلومات يركز على السكان، سوف تشتمل المشاريع الميدانية على بُعد اجتماعي من خلال المشاركة النشطة للمجتمعات المحلية، مع التركيز على عمالة الشباب وتمكين المرأة.

٣١-١٨ وسيركز البرنامج الفرعي تركيزاً خاصاً أيضاً على تعزيز بيئة مواتية، وتطوير التطور في التطبيقات المواضيعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الحكومة الإلكترونية والمحتوى الرقمي باللغة العربية، بهدف الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل من عوامل التغيير القادرة على تمكين المواطنين وتحسين نوعية حياتهم.

١٨-٣٢ وسيقوم البرنامج الفرعي، من خلال اعتماده على إنجازات فترة السنتين السابقة في تفعيل الشراكات في مجال تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بتعزيز التعاون والشراكات على الصعيد الإقليمي في الأنشطة المفضية إلى بناء مجتمع معلومات شامل يركز على السكان، والمساهمة في جهود جمع الأموال الرامية إلى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيقوم بتشجيع إنشاء آليات ترمي لتبادل المعلومات وتقاسم المعارف فيما بين الجهات الفاعلة الإقليمية والجهات المناظرة الموجودة خارج المنطقة. وسوف يسعى البرنامج الفرعي أيضاً إلى تحقيق تنسيق وثيق وبذل جهود مشتركة مع البرامج الفرعية الأخرى للإسكوا ومع المنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق المزيد من النتائج الفعالة.

البرنامج الفرعي ٥

إحصاءات لوضع السياسات المستندة إلى البيانات

هدف المنظمة: تحسين إصدار ونشر إحصاءات ومؤشرات اجتماعية واقتصادية جيدة، بما فيها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والبيانات المفصلة بحسب نوع الجنس، بغية تيسير وضع السياسات المستندة إلى البيانات من جانب متخذي القرارات والمجتمع المدني على الصعيدين الوطني والدولي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' زيادة عدد الممارسات السليمة من المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي تلتزم بها المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان المنكوبة بالتراعات والبلدان التي تكون فيها الإحصاءات غير مكتملة المعالم، وذلك بمساعدة (الإسكوا)	(أ) إحراز تقدم في تحسين إطار العمل المؤسسي الوطني للإحصاءات الرسمية، لا سيما في البلدان المنكوبة بالتراعات والبلدان التي تكون فيها الإحصاءات غير مكتملة المعالم
٢' زيادة عدد المكاتب الإحصائية الوطنية الملتزمة بممارسات النشر السليمة بما ينسجم مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، بمساعدة من الإسكوا	(ب) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على إصدار ونشر إحصاءات ومؤشرات اقتصادية واجتماعية ذات صلة وآنية وموثوقة ويمكن مقارنتها، بما فيها البيانات المفصلة بحسب نوع الجنس، وذلك امتثالاً للمعايير والتوصيات الدولية
١' زيادة النسبة المئوية للإحصاءات والمؤشرات الأساسية التي تنشرها البلدان الأعضاء	(ب) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على إصدار ونشر إحصاءات ومؤشرات اقتصادية واجتماعية ذات صلة وآنية وموثوقة ويمكن مقارنتها، بما فيها البيانات المفصلة بحسب نوع الجنس، وذلك امتثالاً للمعايير والتوصيات الدولية
٢' زيادة عدد المعايير والتوصيات الإحصائية الدولية الجديدة منها و/أو المنقحة، التي نفذتها المكاتب الإحصائية الوطنية	(ب) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على إصدار ونشر إحصاءات ومؤشرات اقتصادية واجتماعية ذات صلة وآنية وموثوقة ويمكن مقارنتها، بما فيها البيانات المفصلة بحسب نوع الجنس، وذلك امتثالاً للمعايير والتوصيات الدولية

الاستراتيجية

١٨-٣٣ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة الإحصاءات. وثمة حاجة إلى تحسين إصدار الإحصاءات ونشرها في المنطقة، وجعل النظم الإحصائية الوطنية تتواءم مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ووضع منهجيات لتحسين إمكانية مقارنة البيانات على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والشاملة. وستؤدي مواجهة تلك التحديات إلى تعزيز دور الإحصاءات في وضع السياسات المستندة إلى بيّنات، ورصد وتقييم أثر السياسات الإنمائية ومتابعة نتائج المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة الدولية، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وإعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية.

١٨-٣٤ وخلال فترة السنتين، يستهدف البرنامج الفرعي التركيز على مجالين رئيسيين هما، (أ) التقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية و (ب) بناء قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية لإصدار إحصاءات ومؤشرات جيدة ونشرها بغية رصد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨-٣٥ وفي ما يتعلق بالبحال الأول، سيدافع البرنامج الفرعي عن أهمية التقيد التام بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وبناء قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية من أجل تنفيذها، لا سيما المبادئ التي تتناول المسائل التالية:

(أ) أهمية نزاهة الإحصاءات الرسمية وإتاحتها للجمهور؛

(ب) استخدام النهج والأساليب المناسبة في جمع البيانات الإحصائية ومعالجتها وتخزينها وعرضها؛

(ج) عرض المعلومات المتعلقة بالمصادر والطرائق بما يتمشى والمعايير المتفق عليها دولياً. وسوف ييسر البرنامج الفرعي الفرص للبلدان المنكوبة بالزلاعات والبلدان التي تكون فيها الإحصاءات غير مكتملة المعالم بغية الاستفادة من الممارسات السليمة المحددة على الصعيد الدولي وفي سائر البلدان الأعضاء في المنطقة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٨-٣٦ وأما فيما يتعلق بالبحال الثاني، فسوف يواصل البرنامج الفرعي رفع مستوى معارف المكاتب الإحصائية الوطنية ومهاراتها في جمع الإحصاءات التجارية والقطاعية وإعدادها، وتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتنقيحه، وعرض نهج إقليمية لقياس التقدم المجتمعي الذي يكمل الإطار التقليدي للأهداف الإنمائية للألفية. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً السعي في إعداد البيانات المفصلة بحسب نوع الجنس في متابعة لإعلان ومنهاج

عمل بيجين، وتقديم الدعم التقني لكفالة المشاركة الفعالة للبلدان الأعضاء في جولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن. وعدا عن ذلك، سيشرع البرنامج الفرعي في وضع مؤشرات لتغير المناخ من أجل المنطقة.

٣٧-١٨ وبغية تحقيق الإنجازات المتوقعة، سيقوم البرنامج الفرعي بأعمال تحليلية، والترتيب لعقد منتديات إقليمية لتيسير تبادل المعارف وتنفيذ أنشطة التعاون التقني، بما في ذلك تنفيذ مشاريع ميدانية، وعقد حلقات عمل تدريبية وتوفير خدمات استشارية في المسائل ذات الأولوية.

٣٨-١٨ وسيواصل البرنامج الفرعي العمل على تحقيق أهدافه وفقا لمبادئ الأمم المتحدة النازمة للأنشطة الإحصائية الدولية وسينفذ أعماله بالشراكة مع شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، واللجان الإقليمية الأخرى، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمات إقليمية من قبيل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، وذلك بهدف مواءمة الإحصاءات في المنطقة وتنسيقها وفقا للمعايير والتوصيات الدولية.

البرنامج الفرعي ٦

النهوض بالمرأة

هدف المنظمة: الحد من التفاوت بين الجنسين وتمكين المرأة في منطقة الإسكوا. بما يتمشى مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، مع إيلاء الاهتمام الواجب للخصوصيات الإقليمية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' زيادة عدد التدابير الفعالة التي تتخذها الآليات الوطنية، بمساعدة من الإسكوا، لتعزيز تعميم المنظور الجنساني في السياسات والخطط والبرامج الوطنية	(أ) تعزيز قدرة الآليات الوطنية لا سيما في البلدان المنكوبة بالزراعات، لتكون عوامل فعالة لتعميم المنظور الجنساني في السياسات والخطط والبرامج الوطنية
٢' زيادة عدد الحالات التي طبقت فيها الآليات الوطنية مبادئ توجيهية وضعتها الإسكوا بشأن حماية حقوق النساء في المناطق المنكوبة بالزراعات	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
زيادة عدد التدابير التي تتخذها البلدان الأعضاء، بمساعدة من الإسكوا، لاستعراض القوانين وتعديلها بما يتفق مع أحكام الاتفاقية	(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تنفيذ ورصد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
زيادة عدد مرات تدخل وسائل الإعلام الوطنية والمحلية من أجل الترويج للحاجة إلى استعراض القوانين وتعديلها بما يتفق مع أحكام الاتفاقية	(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تنفيذ ورصد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

الاستراتيجية

١٨-٣٩ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق مركز شؤون المرأة في الإسكوا. ورغم التقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في الإسكوا في سبيل النهوض بالمرأة، من الناحيتين الكمية والنوعية على حد سواء، فإن المشاركة الاقتصادية للمرأة وتمثيلها على مستويات اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية لا تزال أقل منها في مناطق أخرى من العالم. وازدادت حالة المرأة تدهورا بسبب النزاعات المسلحة، والقتل المدني وعدم الاستقرار. وبناء على الخبرة المكتسبة في فترة السنتين السابقة، سوف يركز البرنامج الفرعي على مجالين رئيسيين هما: (أ) بناء قدرة الآليات الوطنية، لا سيما في البلدان المنكوبة بالنزاعات، لتكون عوامل فعالة من أجل التغيير والعمل بصفة جهات تنسيق مع واضعي السياسات والمجتمع المدني لتعزيز تعميم المنظور الجنساني في السياسات والخطط والبرامج الوطنية و (ب) بناء قدرة البلدان الأعضاء على إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ ورصد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وسوف تجري متابعتها وفقا للنتائج التي سيحققها اجتماع إقليمي لمنطقة الإسكوا يعقد عام ٢٠٠٩ في إطار التحضير لاستعراض ١٥ سنة من عمر إعلان ومنهاج عمل بيجين.

١٨-٤٠ وفيما يتعلق بالمجال الأول، يهدف البرنامج الفرعي إلى تكثيف جهوده لتعزيز القدرة المؤسسية للآليات الوطنية من خلال نشر المعارف الجديدة المتعلقة بالمسائل الجنسانية بصورة منتظمة، وتوفير وسائل الدعوة ومنهجية البحث، وتقديم تدريب داخلي، وتنمية المعارف والمهارات. كما سيرتب البرنامج الفرعي لعقد منتديات تتيح للآليات الوطنية في منطقة الإسكوا وسواها من المناطق تبادل المعارف والخبرات على نحو فاعل. وتمشيا مع ذلك المسعى، سيولى اهتمام خاص للآليات الوطنية في البلدان المنكوبة بالنزاعات من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء في تلك المناطق وتشجيعهن على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات، وتسوية النزاعات وبناء السلام.

١٨-٤١ وأما في المجال الثاني، فسوف يستهدف البرنامج الفرعي بناء قدرة الآليات الوطنية، وأعضاء البرلمان، ومؤسسات القضاء والمجتمع المدني، لا سيما قدرة وسائط الإعلام، من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي حين صادقت جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا تقريبا على الاتفاقية، فإن التحفظات على بعض المواد الموضوعية تحول دون تنفيذها بشكل كامل. وبالتالي سوف يستهدف البرنامج الفرعي تعزيز قدرة أصحاب المصلحة أولئك على تناول المسائل الفاتحة الأهمية واتخاذ تدابير ملموسة في ذلك الصدد.

١٨-٤٢ ولا يزال البرنامج الفرعي ينشط في تعزيز العلاقات بين الهيئات الحكومية التي تتناول مسألة تمكين المرأة والنهوض بها ومنظمات المجتمع المدني من خلال عقد اجتماعات لتحليل ومناقشة حالة المرأة على الصعيد الإقليمي. وسيواصل العمل عن كثب مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية، بما فيها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمرفق دون الإقليمي للموارد الخاص بالدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة العربية في الأردن، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، وذلك من أجل توطيد وتعزيز الأثر الذي يخلفه دعم التنمية في مجال النهوض بالمرأة في المنطقة.

البرنامج الفرعي ٧

تخفيف حدة النزاعات والتنمية

هدف المنظمة: الحد من تأثير النزاعات والاضطرابات على الناس والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في منطقة الإسكوا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
'١' زيادة عدد الموظفين الحكوميين الوطنيين وممثلي المجتمع المدني الذين يشاركون في الأنشطة المعيارية للإسكوا ويسهمون فيها	(أ) زيادة إدراك البلدان الأعضاء للديناميات السياسية - الاجتماعية والاقتصادية، ومصادر الاضطراب وأسبابه الجذرية ونتائج ذلك في الأجل الطويل
'٢' زيادة عدد الحكومات الأعضاء والكيانات المدنية التي تستخدم معلومات تقدمها الإسكوا بشأن مصادر الاضطراب وأسبابه الجذرية ونتائج ذلك	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
<p>(ب) '١' زيادة عدد السياسات التي تروج لها الإسكوا و/أو التدابير التي ترى الكيانات العامة والمدنية أنها تخفف من حدة تأثير النزاعات من خلال التنمية بما في ذلك ممارسات الحكم الرشيد</p> <p>'٢' زيادة عدد الكيانات العامة والمدنية التي تضع وتنفذ السياسات والتدابير الإنمائية بمساعدة من الإسكوا</p>	<p>(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على صياغة السياسات والتدابير الإنمائية و/أو تنفيذها، بما فيها ممارسات الحكم الرشيد، التي تهدف إلى تخفيف حدة النزاعات ومعالجة مصادر الاضطراب</p>

الاستراتيجية

٤٣-١٨ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق القسم المعني بالمسائل الناشئة والمسائل المتصلة بالنزاعات. وإن النزاعات أو التوترات السياسية القائمة في العراق وفلسطين ولبنان واليمن التي تنطوي على مصالح متنافسة لتحالفات إقليمية ودولية، أثرت تأثيراً عميقاً في الأمن والاستقرار على الصعيد الوطني والإقليمي، كما قلب التنمية. وتقترب تلك الأخطار بالافتقار إلى مؤسسات عامة ديمقراطية وبتراجع في معايير حقوق الإنسان والحقوق المدنية. ولا تزال هذه الحالة تسبب نشوء مجموعة كبيرة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تشمل زيادة التوترات العرقية - الطائفية، واستمرار تدفق المشردين، وظهور الجهات الفاعلة من غير الدول. كما تُعرض تلك العوامل مجتمعة مستقبل شباب المنطقة للخطر وتجعل الجهات الفاعلة المدنية والعامة غير قادرة على مواجهة التحديات في مجالات الحكم الرشيد والبيئة، بما في ذلك الأخطار الناجمة عن شح المياه والاحترار العالمي.

٤٤-١٨ ويخطط البرنامج الفرعي لمعالجة المشاكل المذكورة آنفاً بالتركيز على مجالين أساسيين هما، (أ) تحديد الاتجاهات الناشئة ورصدها ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع والاضطراب السياسي و (ب) تعزيز الحكم الرشيد والقيم المدنية. وإضافة إلى ذلك، فإنه يستهدف تعميم المسائل المتعلقة بالصراعات في برنامج الإسكوا.

٤٥-١٨ وفيما يتعلق بالبحال الأول، سيُقيم البرنامج الفرعي الحالة الإقليمية وينبئ بالاتجاهات الناشئة، من خلال الرصد المنتظم للديناميات السياسية وأثرها على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والإصلاح السياسي. ولا يزال تقييم الديناميات التي أطلقتها النزاعات والتوترات السياسية عاملاً أساسياً في التنبؤ بالاتجاهات الناشئة على الصعيدين المحلي والإقليمي. وستجرى دراسات حالات فردية محددة بشأن المسائل الناشئة ذات الصلة بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، جنباً إلى جنب مع اجتماعات فريق الخبراء،

وحلقات العمل، والمشاورات مع أصحاب المصلحة، بما فيهم الكيانات العامة والمدنية. ومن الضروري تكريس بحوث واسعة للطرائق التي تجعل التدخلات الإنمائية مستدامة في الأجل الطويل، وتمكّن من تحقيق أهداف التنمية رغم النزاعات والتوترات السياسية. وسيدرس البرنامج الفرعي أيضا تداعيات مناطق الصراع على البلدان المجاورة وعلى المنطقة ككل. وستنفذ الأنشطة المعيارية بالتعاون مع صانعي القرارات ذوي الصلة على الصعيدين العام والمدني، وتعميمها عليهم.

١٨-٤٦ وأما في المجال الثاني، سيبحث البرنامج الفرعي القواسم المشتركة بين القيم الدينية والتقليدية وقيم حقوق الإنسان والقيم المدنية بغية تيسير نُهج محلية جديدة للحكم الرشيد. وبناء القدرات فيما يتعلق بالحكم الرشيد والقيم المدنية من أجل بناء السلام والتخفيف من حدة النزاعات، سوف يستند إلى نتائج الأعمال المعيارية للبرنامج الفرعي، الموجه نحو معالجة الأسباب الجذرية لتدهور الحوكمة في منطقة الإسكوا، وكذلك إلى التدابير المحددة لتشجيع ممارسات الحكم الرشيد في سياقي بناء السلام والتخفيف من حدة النزاعات.

١٨-٤٧ وكجزء من الهدف المتمثل في تعميم المسائل المتصلة بالنزاعات في برنامج الإسكوا، سيقوم البرنامج الفرعي أيضا، بالتعاون مع الكيانات الأخرى، بمعالجة التحديات الماثلة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية المحلية وتلبية احتياجاتها بوصفها مسائل شاملة، وذلك رغم النزاع والتوتر السياسي. وسيكون عماد تلك الاستراتيجية بناء القدرات المحلية والإقليمية في أهم القطاعات الحيوية، لكفالة الملكية المحلية للمبادرات التي ينفذها البرنامج الفرعي وكفالة استدامتها، وربط الاحتياجات الإنسانية والإنمائية والإعمارية في مناطق الأزمات. كما سيسعى البرنامج الفرعي جاهدا لبناء علاقات عمل قوية ضمن منظومة الأمم المتحدة ومع المؤسسات الدولية والإقليمية والمدنية.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

٢/٥٥	إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
٢٧٠/٥٧ ألف وباء	التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
١/٦٠	الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥
٢/٦٠	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب (البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٥)

متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا	٢٦٥/٦٠
إعلان الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الحادية والستين المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا	١/٦١
التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية	١٤/٦١
تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٦/٦١
التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي	٤٩/٦١
حقوق الإنسان والفقير المدقع	١٥٧/٦١
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)	٢١٣/٦١
تعدد اللغات	٢٦٦/٦١
الحق في التنمية	١٦١/٦٢
العولمة والاعتماد المتبادل	١٩٩/٦٢
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا	٢٠٣/٦٢
الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة	٢٠٨/٦٢
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٠٩/٦٢
نحو إقامة شراكات عالمية	٢١١/٦٢
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
إنشاء لجنة اقتصادية لغربي آسيا	١٨١٨ (د-٥٥)
تعديل اختصاصات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا: تغيير اسم اللجنة	٦٩/١٩٨٥
تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما	٤٦/١٩٩٨

إعلان دمشق ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية	٥٠/٢٠٠٥
التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة	١٤/٢٠٠٦
دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة في إطار قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٦/٦١	٢٩/٢٠٠٧
تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً	٣١/٢٠٠٧
تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة	٣٣/٢٠٠٧
قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	
تعزيز التعاون الفني في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٢٥٨ (د-٢٣)
التنمية والتعاون الإقليمي في ظل عدم الاستقرار	٢٦٠ (د-٢٣)
تعزيز التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٢٦١ (د-٢٣)
تعزيز الشراكة وتعبئة الموارد	٢٦٣ (د-٢٣)
اعتماد التقارير الختامية للهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٢٦٨ (د-٢٣)
دور الإسكوا في ضوء وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وعملية التغيير الناجمة عنها	٢٦٩ (د-٢٤)
عمالة الشباب في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٢٧٢ (د-٢٤)

البرنامج الفرعي ١

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٢٥٣/٥٧
الأنشطة المضطلع بها خلال السنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣، والأعمال التحضيرية للعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه	٢٢٨/٥٩
تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا	٢٣٥/٥٩
السنة الدولية للصحارى والتصحر، ٢٠٠٦	٢٠٠/٦٠
التعاون في ميدان التنمية الصناعية	٢١٥/٦١
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	١٨٩/٦٢
تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية	١٩٠/٦٢
تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا	١٩٣/٦٢
تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	١٩٧/٦٢

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

نهج متناسق ومتكامل لمنظومة الأمم المتحدة يرمي إلى تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نموا	٤٨/٢٠٠٤
---	---------

قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إنشاء آلية إقليمية في مجال بناء القدرات لإدارة الموارد المائية المشتركة	٢٥٥ (د-٢٣)
---	------------

البرنامج الفرعي ٢

السياسات الاجتماعية المتكاملة

قرارات الجمعية العامة

المهجرة الدولية والتنمية	٢٠٨/٦١
السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب: الشباب في الاقتصاد العالمي - تعزيز مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية	١٢٦/٦٢
تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة	١٢٧/٦٢
متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها	١٢٩/٦٢
متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة	١٣٠/٦٢
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	١٣١/٦٢
حماية المهاجرين	١٥٦/٦٢
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري	١٧٠/٦٢
تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة - الموئل)	١٩٨/٦٢
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
مواصلة تعزيز تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة من جانبهم ولفائدتهم وبالتعاون معهم وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم	٩/٢٠٠٥
النمو الاقتصادي المستدام من أجل التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع	٤/٢٠٠٦
تعزيز تشغيل الشباب	١٥/٢٠٠٦
اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم	١٦/٢٠٠٦

تنظيم وأساليب عمل لجنة التنمية الاجتماعية في المستقبل	١٨/٢٠٠٦
دور منظومة الأمم المتحدة في توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الملائم للجميع	٢/٢٠٠٧

قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	
سياسات التنمية الاجتماعية	(٢٤-د) ٢٧٧

البرنامج الفرعي ٣

التنمية والتكامل الاقتصاديان

قرارات الجمعية العامة

تحسين السلامة على الطرق حول العالم	٥/٦٠
التجارة الدولية والتنمية	١٨٤/٦٢
الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية	١٨٦/٦٢
مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري	١٨٧/٦٢

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

النمو الاقتصادي المستدام من أجل التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع	٤/٢٠٠٦
دور منظومة الأمم المتحدة في توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الملائم للجميع	٢/٢٠٠٧
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٣٠/٢٠٠٧

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اعتماد مذكرة التفاهم بشأن التعاون في ميدان النقل البحري في المشرق العربي	(٢٣-د) ٢٥٦
اختيار المحاور ذات الأولوية في تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي	(٢٣-د) ٢٥٧

التعاون الإقليمي في مجال سلامة المرور على الطرق	(د-٢٣) ٢٦٥
سياسة الاقتصاد الكلي من أجل الاستقرار المالي	(د-٢٤) ٢٧٠
متابعة تنفيذ العناصر المكونة لنظام النقل المتكامل في المشرق العربي	(د-٢٤) ٢٧٩

البرنامج الفرعي ٤

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

قرارات الجمعية العامة

مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات	٢٥٢/٦٠
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢٠١/٦٢
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٦٨/٢٠٠٤
متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات واستعراض لجنة	٤٦/٢٠٠٦
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	
تدفق المعلومات من أجل متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع	٨/٢٠٠٧
المعلومات	

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مبادرة الإسكوا لتفعيل دور العلم والتكنولوجيا والابتكار	(د-٢٢) ٢٤٥
التكنولوجي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	
متابعة تنمية مجتمع المعلومات في غربي آسيا	(د-٢٤) ٢٧٣
إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا	(د-٢٤) ٢٧٤

البرنامج الفرعي ٥

إحصاءات لوضع السياسات المستندة إلى البيانات

قرارات الجمعية العامة

تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد	١٤٣/٦١
المرأة	

تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة	١٢٧/٦٢
متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة	١٣٠/٦٢
العنف ضد العاملات المهاجرات	١٣٢/٦٢
دور المرأة في التنمية	٢٠٦/٦٢

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن دور الرجال والفتيان في تحقيق المساواة بين الجنسين	١١/٢٠٠٤
برنامج تعداد السكان والمساكن في العالم سنة ٢٠١٠	١٣/٢٠٠٥
تعزيز القدرة الإحصائية	٦/٢٠٠٦

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

دعم قدرات البلدان الأعضاء في ميدان الإحصاءات وبرنامج المقارنات الدولية	(د-٢٣) ٢٦٢
تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة الإسكوا	(د-٢٤) ٢٧٦

البرنامج الفرعي ٦

النهوض بالمرأة

قرارات الجمعية العامة

تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة	١٣٣/٦٢
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	١٣٧/٦٢
دور المرأة في التنمية	٢٠٦/٦٢
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٢١٨/٦٢

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٤٤/٢٠٠٣ الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن مساهمة المرأة في وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها
- ١٢/٢٠٠٤ الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن مشاركة المرأة على قدم المساواة في منع الصراعات وإدارتها وحلها وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع
- ٩/٢٠٠٦ تنظيم وأساليب عمل لجنة وضع المرأة في المستقبل
- ٧/٢٠٠٧ حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

- ٢٧٨ (د-٢٤) تعزيز دور المرأة في صنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات وبناء السلام

البرنامج الفرعي ٧

تخفيف حدة النزاعات والتنمية

قرارات الجمعية العامة

- ٩٣/٦٢ تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
- ١٤٦/٦٢ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير
- ١٨١/٦٢ السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٣/٢٠٠٥ الإدارة العامة والتنمية

- ٢٦/٢٠٠٧
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على
الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة،
بما فيها القدس الشرقية وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل
- قرار مجلس الأمن
١٦٤٥ (٢٠٠٥) بناء السلام بعد انتهاء الصراع
- قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
٢٦٠ (د-٢٣) التنمية والتعاون الإقليمي في ظل ظروف عدم الاستقرار
- ٢٧١ (د-٢٤) تعزيز دور الإسكوا في معالجة آثار النزاع وعدم الاستقرار في سياق
التنمية الاجتماعية والاقتصادية